الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2/Add.5
3 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر-٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ١٢ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيدة آنا إينيس روكانوفا (أوروغواي)

البند ٥ من جدول الأعمال (برنامج عمل ما بعد الدوحة)

المتكلمون:

كولومبيا	الاتحاد الروسي	جمهورية تترانيا المتحدة
سري لانكا	جمهورية مولدوفا	الاتحاد الأفريقي
أذربيجان	بيلاروس	شبكة العالم الثالث
بنن باسم أقل البلدان نمواً	جمهورية إيران الإسلامية	

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه **يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦** إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. No. 917 1437

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(تابع)

١- أشارت ممثلة **كولومبيا** إلى أن بلدها قد شارك مشاركة فعالة في مفاوضات الدوحة. بيد أن واقع الحال هو أن الدوحة، بوصفها جولة إنمائية، قد جلبت فعلاً للبلدان النامية من المشاكل أكثر من المزايا. وأضحى أحد الأسئلة التي ينبغي النظر فيها هو هل يمكن لبلدين أن تكون لهما رؤية واحدة إزاء التنمية في سياق منظمة التجارة العالمية التي يبلغ عدد أعضائها ١٥٠ عضواً. أما السؤال الآخر الذي ينبغي تناوله أيضاً فهو كيفية الربط بين مفهوم التنمية والمفاوضات التجارية. ويتسم هذان السؤالان بالوجاهة بما أن مصطلح "التنمية" أصبح لدى عدد من البلدان النامية مرادفاً لرؤية تكاد تكون حمائية. وقد آل هذا الأمر بعدد من البلدان النامية إلى العزوف عن بذل جهود كافية في الجولة الحالية من المفاوضات التجارية. وعلى البلدان النامية أن تلحق بركب البلدان المتقدمة النمو، غير أن هذه الأخيرة، لما كان عليها أن تستجيب لأصحاب المصالح فيها، باتت عاجزة عن تقديم تنازلات بناء على مجرد طلبات من البلدان النامية. وأصبحت بلدان نامية أخرى أيضاً جزءاً من مجموعة "خفية" لا ترغب في الدفع بالجولة إلى الأمام، حيث تسعى إلى إيجاد حلول لمشاكلها الخاصة في إطار هذه الجولة الإنمائية.

٢- وأشار ممثل **سري لانكا** إلى أن عدم الالتزام بالمواعيد المحددة في مفاوضات الدوحة وتعليق جولة الدوحة أضرا بصورة النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأضحت مسؤولية إحياء العملية تقع أساساً على عاتق بلدان مجموعة الستة. وبما أن التجارة أداة مهمة في استراتيجيات التنمية، تدعم سري لانكا اختتام مفاوضات الدوحة في أقرب وقت شريطة أن تراعي الالتزامات بتحرير التجارة تنوعَ المصالح ومختلف مراحل التنمية. ويحظى تحرير الزراعة بالأولوية لدى عدد كبير من الأعضاء؛ بيد أن هذا قد يكون مكلفاً لبلد نام من البلدان المستوردة الصافية للأغذية مثل سري لانكا نظراً لارتفاع نسبة سكان الأرياف ومزارعي الكفاف فيه. وتسعى سري لانكا إلى إيجاد مرونة مناسبة، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الخاصة وآلية الضمان الخاصة مع الحفاظ في الوقت نفسه، قدر الإمكان، على التعريفات الزراعية في مستوياتها الحالية. وتكتسي المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أهمية بالغة، وينبغي دعم خفض التعريفات الجمركية بموجب شرط الدول الأَوْلى بالرعاية بما أن مصدّري البلد يواجهون تعريفات جمركية مرتفعة جداً وذُرى تعريفية في أسواق التصدير الرئيسية. ويمكن فهم قلق البلدان المتلقية للأفضليات بشأن احتمال تآكل نظام الأفضليات؛ ومن المهم أيضاً النظر في شواغل مختلف البلدان النامية لتحقيق وضع يعود بالمنفعة على الجميع. وينبغي التعجيل بتشغيل برنامج "المعونة من أجل التجارة".

٣- وكرر ممثل **أذربيجان** تأكيده على دعم بلده للتوصيات الواردة في التقييم المفيد جداً لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة التي يقوم بها الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (TD/B/WP/190). وتلتزم أذربيجان التزاماً لا لبس فيه بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما أن العضوية بموجب التزامات الانضمام المناسبة إلى المنظمة ستعطي زخماً قوياً لتطوير اقتصاد البلد الهش ولضمان اندماجه الفعلي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتواجه أذربيجان عدداً من التحديات في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: فعدم إشراف حدودها الإقليمية على البحر وبعدها عن الأسواق العالمية يؤديان إلى ارتفاع

تكاليف الصفقات التجارية مما يخلف أثراً سلبياً بالغاً على قدرة البلد التنافسية. كما أن اعتماد البلد على قطاع واحد هو قطاع الطاقة قد أدى إلى ضعفه ضعفاً يزداد سوءاً بتفشي الفقر والبطالة ووجود اللاجئين. وتحظى أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في وضع وتنفيذ سياسات تجارية عامة مناسبة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي بترحيب كبير. أما اعتماد "السياسة التجارية المناسبة" فلا يعني تطبيق الحمائية التامة ولا التحرير السريع والكامل، مما قد يضر بالاقتصادات الهشة أصلاً؛ بل يقصد منه إيجاد التوازن الأمثل بين التحرير والتنمية في كل مرحلة من مراحل التنمية وضمان ألا يؤدي التحرير إلى زيادة الفقر وإنما، على العكس، إلى القضاء عليه وإلى التنمية الاقتصادية. وتلتزم أذربيجان التزاماً كاملاً بدعم نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وعادل ومنصف يقوم على القواعد ويركز على التنمية.

٤- وعبر ممثل **بنن** متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً** عن شكره للأمانة على جودة وثيقة المعلومات الأساسية، وعلى عمل الأونكتاد بشكل أعم لدعم أقل البلدان نمواً. فقد كانت لهذه البلدان آمال عريضة عقب إطلاق برنامج عمل الدوحة والنتائج التي تحققت قبل مؤتمر هونغ كونغ الوزاري وبعده، بما فيها تعديل اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتيسير الحصول على الأدوية الأساسية وتمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نمواً بموجب هذا الاتفاق. وفيما يخص الزراعة، ترحب هذه البلدان بالاتفاق القاضي بإلغاء إعانات التصدير بحلول عام ٢٠١٣؛ كما ترحب بالتقدم المحرز في إلغاء كافة أشكال إعانات التصدير الخاصة بالقطن ووصول صادرات أقل البلدان نمواً من القطن إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص منذ بدء مرحلة التنفيذ. وفيما يتعلق بقضايا التنمية، ترحب مجموعة أقل البلدان نمواً بالمبدأ القاضي بضرورة مبادرة "المعونة من أجل التجارة" بما أنها ستسمح للبلدان النامية بالاستفادة من المفاوضات التجارية، دون الحلول محل المكاسب الإنمائية الناتجة عن اختتام إيجابي لجولة الدوحة.

٥- وتؤكد تقارير لجنة العمل المعنية بالمعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل أن الموارد المخصصة لهذه البرامج ينبغي أن تكون إضافية وكبيرة ومستدامة ومتوقعة ومقدمة في شكل منح. وتأمل أقل البلدان نمواً في وضع آلية تضمن تعبئة الموارد لتمويل الأنشطة المبرمجة في إطار "المعونة من أجل التجارة". ولئن أُحرز بعض التقدم، فإنه لا يزال غير كاف من منظور تطلعات برنامج عمل الدوحة. وسيؤثر تعليق مفاوضات جولة الدوحة تأثيراً سلبياً بالغاً على اقتصادات أقل البلدان نمواً، والتي ستكون أيضاً أكبر متضرر في حالة تمديد الجولة المذكورة. ولا أدل على ذلك من حال منتجي القطن الأفارقة الذين لن ينفكوا يواجهون أسعاراً عالمية متدنية للقطن. كما أن أقل البلدان نمواً منشغلة بتنفيذ وصول منتجاتها إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص. فعدم اعتماد توصيات مناسبة ووجيهة بشأن "المعونة من أجل التجارة" وعدم تنفيذ هذه الأحكام تنفيذاً فعلياً وفورياً يعتبران انتكاسة. بل إن أقل البلدان نمواً تشعر بإحباط أكبر بسبب التكاليف التي اضطرت لتحملها بالمشاركة في المفاوضات والجهود التي بذلتها دون جدوى. فينبغي استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بما أن إطاراً متعدد الأطراف مناسبٌ للبلدان النامية بفضل مبادئ عدم التمييز والشفافية التي يعتمدها. وتبقى أولويات أقل البلدان نمواً مركزة على منح معاملة خاصة وتفاضلية للقطاعات التي تهم البلدان النامية مثل الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وقضايا التنمية. وستقتضي مساهمة أقل البلدان نمواً بقدر أكبر في النظام التجاري الدولي أيضاً تسهيل الوصول إلى الأسواق من خلال إلغاء إعانات المنتجات التي تنتجها كذلك أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تركز الجهود على تطوير القدرات الإنتاجية وتحسين الإنتاج وتنويع الصادرات. ويستدعي تحقيق هذه الأهداف تقديم

البلدان المتقدمة النمو المساعدة التقنية؛ ولذلك تدعو أقل البلدان نمواً البلدان المانحة لتمديد وتكثيف دعمها التقني والمالي للمشاريع والبرامج التي ينفذها الأونكتاد.

٦- وأكد ممثل **الاتحاد الروسي** أن بلده قد تتبع بعناية نتائج اجتماع هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية كان مهتماً بنتائج المفاوضات بشأن الزراعة والقواعد ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، لأن حوالي ثلث الناتج القومي الإجمالي لروسيا وما يزيد على نصف نموها الاقتصادي يعزيان إلى التجارة الخارجية. وتتيح التوصيات المتعلقة بمسائل منظمة التجارة العالمية، التي صدرت عن قمة مجموعة الثماني في سان بطرسبورغ الزخم السياسي الضروري لعملية المفاوضات. ويعتبر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قضية ذات أولوية بالنسبة لروسيا، إذ إن المشاركة الكاملة في المنظمة ستكون في صالح كافة أعضائها. وتكتسي أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الأهمية، وينبغي تعزيز التعاون بين الأونكتاد والمنظمة. ويتميز الأونكتاد عن غيره في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وهو بذلك شريك رئيسي في مبادرة "المعونة من أجل التجارة".

٧- وعبرت ممثلة **جمهورية مولدوفا** عن ارتياحها لجودة مذكرة المعلومات الأساسية التي وضعتها الأمانة، وأعربت عن تقديرها العميق للأونكتاد على المساعدة القيمة التي يقدمها لبلدها. ومن الأهمية بمكان اتباع مجموعة متناسقة من السياسات الخاصة بالتجارة والتنمية؛ ولا يقل عن ذلك أهمية تحسين القواعد والمبادئ التي تحكم التجارة الدولية لتسهيل الوصول إلى الأسواق، وإلغاءِ دعم المنتجات وإعانات الصادرات، ووضعُ مبادئ وآليات تراعي الوضع الخاص والاحتياجات في البلدان المتدنية الدخل غير الساحلية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويعد استمرار تقديم المساعدة التقنية ضرورياً لاندماج مولدوفا في النظام التجاري الدولي اندماجاً إيجابياً وداعماً للتنمية.

٨- وأكد ممثل **بيلاروس** أن استعراض المجلس تطورات مفاوضات الدوحة ونتائجها جاء في الوقت المناسب ويساهم في بناء توافق الآراء بشأن المفاوضات التجارية الجارية. وتتبع بيلاروس عن كثب مفاوضات الدوحة وتوافق على الاستنتاجات الواردة في مذكرة المعلومات الأساسية الصادرة عن الأمانة والتي مفادها أن الإنهاء الناجح لمفاوضات الدوحة سيساهم مساهمة قيمة في نمو الاقتصاد العالمي والقضاء على الفقر والتنمية. وتواجه البلدان الصغيرة المتدنية الدخل التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي انضمت مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية، صعوبات هائلة في تنفيذ إصلاحات في سياساتها الاقتصادية والتجارية بسبب ضخامة الالتزامات التي قطعتها كجزء من شروط الانضمام. وهذا إنما يؤكد على أهمية كون شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية غير تمييزية وتوافق مستوى نمو البلدان المعنية وكذلك على أهمية الالتزامات التي قطعها الأعضاء الحاليون في المنظمة. ومن المهم أن يواصل الأونكتاد المساعدة التقنية بشأن مسائل الانضمام، وكذا الدعم الذي يقدمه لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن "تقييم أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة التي يقوم بها الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" (TD/B/WP/190).

٩- وأشار ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إلى أنه رغم مرور خمس سنوات من المفاوضات، لم تفِ القواعد التي تحكم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحرير التجارة بوعد إعلان الدوحة وباحتياجات البلدان النامية. ولا ينبغي أن يمنع النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة البلدان من بذل جهود إضافية لزيادة الانفتاح التجاري وتيسير مساعي البلدان النامية إلى رفع حصتها. ولئن تحقق توافق في الآراء في بعض المجالات، ما زالت هناك مجالات أخرى

تقتضـــي إحراز تقدم ملموس فيها مثل القطن أو المعاملة الخاصة والتفاضلية. وقد هرع بعض الأعضاء إلى إبرام اتفاقات ثنائية أو إقليمية للتجارة التفضيلية عقب تعليق المفاوضات. وأُهملت بموجب هذه الاتفاقات بعض القضايا الهامة على المستوى الإنمائي مثل الإعانات. وتعني الروابط القائمة بين جولة الدوحة والأهداف الإنمائية للألفية أن استئناف الجولة بات أمراً حيوياً. ولا يمكن تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية إلا بنجاح جولة الدوحة. وقد جدد إعلان هونغ كونغ الوزاري التأكيد على الالتزام بجعل منظمة التجارة العالمية هيئة عالمية بالفعل. وفيما يخـــص إيـــران، كانت عملية الانضمام سريعة وسلسة، ولن يزيد انضمام بلدان جديدة إلى المنظمة إلا في تعزيز الـــنظام. بيد أن الشروط المفروضة على البلدان النامية في عملية الانضمام ينبغي أن تلائم مستوى التنمية فيها. وينـــبغي في هذا السياق الثناء على الأونكتاد للدور الرئيسي الذي يؤديه في تقديم الدعم التحليلي والتقني للبلدان النامية وكذلك في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمشاركة في مفاوضات الدوحة.

١٠- وسلط ممثل **جمهورية تنزانيا المتحدة** الضوء على أهمية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد لتعزيز جدول أعمال المجتمع الدولي بشأن التنمية الاقتصادية. وينبغي استئناف مفاوضات جولة الدوحة. وتقع على الأونكتاد مسؤولية دعـــم الـــبلدان النامـــية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وينبغي تعزيز الدعم المالي المقدم للأونكتاد حتى يتسنى لـــه الاستمرار في مساعدة البلدان المهمشة في مسائل التنمية. ولن يتيح الاعتماد المفرط على مجرد الوصول إلى الأسواق الموارد الضرورية لتلبية احتياجات السكان الأساسية في البلدان النامية. والزراعة مصدر الرزق الأساسي لأغلب سكان هذه البلدان وأقل البلدان نمواً؛ غير أن الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو قد أدت إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي في البلدان النامية وأقلها نمواً جراء تفكك وسائل الإنتاج. وشهدت بعض البلدان عجزاً غذائـــياً مما دعاها إلى استيراد الأغذية مضطرة في ذلك إلى استخدام العملة الأجنبية؛ غير أن معظمها يعتمد على تصدير السلع الأساسية التي ما انفكت أسعارها تتدنى؛ ولذلك ينبغي إنعاش أسواق السلع الأساسية لتوفير الموارد اللازمة كي يتسنى لهذه البلدان أن تغطي تكاليف وارداتها. ويمكن للأونكتاد، ومعه منظمات أخرى، تعزيز الدعم من خلال التركيز لا على التحرير فحسب وإنما أيضاً على نزاهة التجارة، بما في ذلك سحب الإعانات. ولا يمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يدمج بمفرده البلدان النامية في التجارة العالمية؛ بل ينبغي وضع سياسات عامة مناســـبة للتقليل من تأثير الأسعار الصادر عن البلدان المتقدمة النمو، فضلاً عن تقديم الدعم للبلدان الفقيرة لتفي بالمعـــايير الدولـــية الصارمة التي قد تقضي تماماً على فرص التصدير. ومن المهم أيضاً تشجيع الاستثمار الأجنبي لضمان تقديم الدعم للموردين المحليين.

١١- وعبر ممثل **الاتحاد الأفريقي** عن خيبة أمل البلدان الأفريقية للنكسة التي اعترت مفاوضات الدوحة. فهذه المفاوضـــات معرضـــة للخطر بسبب الاعتبارات السياسية والانتخابية المحلية وانتهاء عمل هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتأمل البلدان الأفريقية أن تُختتم الجولة في الإطار الزمني المتفق عليه، نظـــراً لأهميـــتها الحاسمة في تنمية القارة. وينبغي أن تكون المفاوضات شفافة وشاملة ليتسنى للبلدان الأفريقية أن تشارك مشاركة فعالة؛ كما ينبغي احترام الولايات التفاوضية لبرنامج عمل الدوحة وتنفيذها تنفيذاً تاماً. وتعني العراقيل العديدة التي تواجه البلدان الأفريقية أن هذه البلدان ليست في موقف يؤهلها للاستفادة الكاملة من الفرص التجارية الناشئة عن مفاوضات الوصول إلى الأسواق. ويجب النظر في خصوصيات هذه البلدان من خلال توخي مرونة مناسبة. وينبغي التعجيل بمبادرة "المعونة من أجل التجارة" للسماح ببناء القدرات في مجال الهياكل الأساسية المتصـــلة بالـــتجارة وتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية. كما ينبغي دعم المبادرة بتقديم موارد مالية

مضـــمونة ومتوقعة وإضافية. وتلقى المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد للبلدان الأفريقية التقدير، لا سيما في الســـلع الأساســـية وتـــبادل الخبرات والبيانات على المستوى الإقليمي في مجالات مثل تيسير التجارة، والتنمية المســـتدامة، والتنوع البيولوجي، وتحرير الخدمات، والقطاعات الجديدة والدينامية. ويعد اتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية وتماسكها أمراً مهماً لسياسات التجارة والتنمية في أفريقيا. ويضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في مســـاعدة الـــبلدان الأفريقية على حسن فهم وصياغة سياسات سليمة تلائم تعقد القواعد التي تحكم المؤسسات العاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

١٢- وركز ممثل **شبكة العالم الثالث** على أهمية النظام التجاري الدولي من حيث إتاحة حيز للسياسة العامة، وحثَّ البلدان النامية على حسن استخدام هذا الحيز. أما الوضع الحالي الذي تعيشه مفاوضات الدوحة فهو مخيب للآمال، لا سيما وأن مسألتي المعاملة الخاصة والتفاضلية والتنمية قد اختفتا من جدول الأعمال وأن البعد الإنمائي ينعكس بالكاد في المناقشات الخاصة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وتعد تجارب أفريقيا في قطاع الدواجن مثالاً ملموساً على الأهمية الإنمائية التي تكتسيها بعض المفاهيم من قبيل المنتجات الخاصة وآليات الضـــمان الخاصة. ومن المهم ضمان التنفيذ الفعلي لمبدأ "التبادلية غير الكاملة"، الذي ينص عليه إعلان الدوحة. وأمـــا المقترحات القائمة المطروحة من البلدان المتقدمة النمو سعياً إلى بلوغ مُعامِل يساوي ١٠ لها و١٥ للبلدان النامية، وذلك في إطار معادلة سويسرية، فلا تستوفي شروط هذا المبدأ. فبينما سيكون على بلد متقدم النمو، يبلغ فيه متوسط التعريفات الصناعية ٣ في المائة، أن يخفض هذا المتوسط بنسبة ٢٨ في المائة فقط بموجب هذ المُعامِل، سيضطر بلد نام، يبلغ فيه متوسط التعريفات ٣٠ في المائة، إلى خفض هذا المتوسط بنسبة ٦٧ في المائة. ويعني هذا أن البلدان المتقدمة النمو، لا البلدان النامية، هي التي تستفيد من مبدأ التبادلية غير الكاملة. ويقتضي المبدأ السماح للبلدان النامية بخفض المتوسط بأقل مما تقوم به البلدان المتقدمة. ولهذا، فعند افتراض أن مبدأ التبادلية غير الكاملة ينطوي على أن يكون مستوى الخفض في البلدان النامية أقل بنسبة الثلثين عما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو، سيكون المستوى المناسب لخفض المتوسط بالنسبة إلى البلدان النامية هو ١٨,٥ في المائة، مما يعادل مُعامِلاً يساوي ١٢٠. وينـــبغي أن تتناول المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق درجة خفض التعريفات الجمركية، ويمكن آنذاك تحويل المعدلات المتفق عليها إلى مُعامِلات.